

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/1/FIN/2  
20 March 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأولى

جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

### تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة ١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

فنلندا

هذا التقرير هو عبارة عن تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان. بخلاف ما يرد منها في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وذكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وبالنظر إلى كون وتيرة الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات، فإن معظم الوثائق المستخدمة كمراجع تحمل تاريخاً يلي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أخذت في الاعتبار أيضاً آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في وثائق الأمم المتحدة الرسمية، فإن الافتقار إلى المعلومات أو إلى التركيز بشأن مسائل محددة قد يعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو إلى المستوى المنخفض للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

## أولاً - المعلومات الأساسية والإطار العام ألف - نطاق الالتزامات الدولية<sup>(١)</sup>

المعاهدات الأساسية العالمية لحقوق الإنسان <sup>(٢)</sup>	تاريخ التصديق أو الانضمام أو المخالفة	الإعلانات/التحفظات	الاعتراف بالاختصاصات المحددة لهيئات المعاهدات
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	١٤ تموز/يوليه ١٩٧٠	لا شيء	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): نعم
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٩ آب/أغسطس ١٩٧٥	لا شيء	
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١٩ آب/أغسطس ١٩٧٥	المواد ١٠(٢)(ب)، و ١٠(٣)، و ١٤(٧) و ٢٠(١)	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٤١): نعم
البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١٩ آب/أغسطس ١٩٧٥	لا شيء	-
البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٤ نيسان/أبريل ١٩٩١	لا شيء	-
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦	لا شيء	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	لا شيء	إجراءات التحقيق (المادتان ٨ و ٩): نعم
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩	لا شيء	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٢١): نعم شكاوى الأفراد (المادة ٢٢): نعم إجراءات التحقيق (المادة ٢٠): نعم
اتفاقية حقوق الطفل	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩١	لا شيء	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	لا شيء	-
المعاهدات الأساسية التي ليست فنلندا طرفاً فيها: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (توقيع فقط، ٢٠٠٠)، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من أشكال الاختفاء القسري، (توقيع فقط، ٢٠٠٧)، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (توقيع فقط، ٢٠٠٧)، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (توقيع فقط، ٢٠٠٧).			
صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة <sup>(٣)</sup>	التصديق أو الانضمام أو المخالفة		
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	نعم		
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	نعم		
بروتوكول باليرمو <sup>(٤)</sup>	نعم		
اللاجئون وعديمو الجنسية <sup>(٥)</sup>	نعم باستثناء اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية		
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية <sup>(٦)</sup>	نعم باستثناء البروتوكول الثالث		
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية <sup>(٧)</sup>	نعم		
اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمكافحة التمييز في مجال التعليم	نعم		

١- أشارت لجنة مناهضة التعذيب إلى العديد من التطورات الإيجابية، وبخاصة التدابير التي تتخذها فنلندا حالياً للتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب<sup>(٨)</sup>. ورحبت لجنة حقوق الطفل بالضمانات المقدمة بشأن التصديق قريباً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية<sup>(٩)</sup>.

٢- وشجع كل من لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنلندا على النظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(١٠)</sup>، كما شجعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنلندا على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري<sup>(١١)</sup>. كما أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري فنلندا بالانضمام إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة<sup>(١٢)</sup>. وكانت فنلندا تزمع تقديم مشروع قانون للبرلمان في عام ٢٠٠٦ يقترح التعديلات اللازمة للتصديق على هذه الاتفاقية، بيد أن أموراً منها الانتخابات التشريعية المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٧ حالت دون ذلك<sup>(١٣)</sup>.

٣- وأوصت فنلندا بأن تنظر في سحب تحفظاتها على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأفادت فنلندا أن هذه التحفظات قيد الاستعراض المستمر وأنها ستُنظر بصفة خاصة في إمكانية سحب التحفظ على المادة ١٠<sup>(١٤)</sup>.

#### باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٤- رحبت خمس هيئات معاهدات بالتدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي اتخذتها فنلندا، ومن بينها: اعتماد قانون مناهضة التمييز، الذي يحظر جميع أشكال التمييز المباشر أو غير المباشر القائم على السن والأصل العرقي والوطني والجنسية واللغة والدين والمعتقدات والآراء والصحة والإعاقة والميل الجنسي ويحظر وضع عبء الإثبات أمام المحاكم على المدعى عليه؛ وإدخال تعديلات على قانون العقوبات، وهي تعديلات تدرج "الدوافع العنصرية" كظروف مشددة للجريمة<sup>(١٥)</sup>؛ وإدخال تعديلات على قانون العقوبات لمعاقبة الاتجار بالأشخاص<sup>(١٦)</sup>؛ واعتماد قانون دعم ضحايا الاتجار وكذلك إدخال تعديلات على القانون المتعلق بالمساواة بين الرجل والمرأة<sup>(١٧)</sup>؛ اعتماد قانون إدماج المهاجرين واستقبال ملتمسي اللجوء لعام ٢٠٠١ وتعديل هذا القانون في عام ٢٠٠٢ لكي يستجيب لاحتياجات القصر وضحايا التعذيب أو الاغتصاب أو غير ذلك من العنف البدني أو الجنسي<sup>(١٨)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن القلق إزاء عدم وجود تعريف محدد للتعذيب في القانون الجنائي كما تقضي بذلك المادة ١ من الاتفاقية<sup>(١٩)</sup> وأوصت باعتماد تشريعات في هذا الصدد<sup>(٢٠)</sup>.

#### جيم - مؤسسات وهيكل حقوق الإنسان

٥- يتولى رصد حقوق الإنسان عدد من المؤسسات، بما فيها نظام أمين المظالم في فنلندا، مثل أمين المظالم البرلماني<sup>(٢١)</sup>. ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٢٢)</sup> بإنشاء مكتب جديد لأمين المظالم مكلف بالأقليات ويتمتع بصلاحيات أوسع نطاقاً للعمل لصالح ملتمسي اللجوء والمنفيين. كما رحبت لجنة حقوق الطفل بإنشاء مكتب أمين المظالم المعني بالأطفال وأوصت بأمر منها توسيع ولايته وتمكينه من الموارد الكافية لرصد تنفيذ الاتفاقية على نحو فعال<sup>(٢٣)</sup>. وطلبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلقي معلومات عما إذا كان إنشاء مؤسسات أمين المظالم السالفة الذكر قد تم وفقاً لمبادئ باريس<sup>(٢٤)</sup>. ولم تكتف فنلندا بالتعهد بتقييم ملاءمة إطارها المؤسسي بل نظرت كذلك في إنشاء مؤسسة جديدة لحقوق الإنسان تكمل الآليات القائمة، إذا وجدت فجوات في نظام الحماية الحالي<sup>(٢٥)</sup>.

## دال - التدابير السياساتية

٦- تتضمن التدابير السياساتية التي رحبت بها هيئات المعاهدات اعتماد خطة عمل لمكافحة التمييز العرقي والعنصرية في عام ٢٠٠١<sup>(٢٦)</sup>، واستكمال خطة العمل للتصدي للتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٥ واعتماد خطة العمل الوطنية "فنلندا بلد مناسب للأطفال"<sup>(٢٧)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء عدم دقة تنسيق الخطط المرسومة لصالح الأطفال وأوصت بأمور منها أن تعمل فنلندا على أن تتضمن خطة العمل الوطنية تنسيق جميع الخطط والبرامج الأخرى وإنشطة أمين المظالم المعني بالأطفال ولاية لرصد الخطة والتقدم المحرز فيها<sup>(٢٨)</sup>.

## ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

### ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

#### ١- التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة <sup>(٢٩)</sup>	آخر تقرير قدم ونظر فيه	آخر ملاحظات ختامية	رد المتابعة	حالة تقديم التقارير
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠١	آب/أغسطس ٢٠٠٣	-	ورد في عام ٢٠٠٧ تقرير موحد يضم التقارير من السابع عشر إلى التاسع عشر، ومن المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠٩
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠٠٥	أيار/مايو ٢٠٠٧	-	يحل موعد تقديم التقرير السادس في عام ٢٠١٠
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	٢٠٠٣	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	تأخر تقديمه منذ عام ٢٠٠٥	يحل موعد تقديم التقرير السادس في عام ٢٠٠٩
لجنة القضاء على مناهضة التعذيب	٢٠٠٢	أيار/مايو ٢٠٠٥	أيار/مايو ٢٠٠٦	يحل موعد تقديم التقريرين الخامس والسادس في عام ٢٠١٠
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة	١٩٩٧ و ١٩٩٩	شباط/فبراير ٢٠٠١	-	ورد التقرير الخامس في عام ٢٠٠٣ ومن المقرر النظر فيه في عام ٢٠٠٨
لجنة حقوق الطفل	٢٠٠٣	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	-	يحل موعد تقديم التقرير الرابع في عام ٢٠٠٨
لجنة حقوق الطفل - البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	٢٠٠٤	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	-	سيدرج في التقرير الرابع المقدم إلى لجنة حقوق الطفل

٧- وعلقت ست لجان إيجابياً على تعاون فنلندا معها واقترحت أموراً منها تعزيز التدابير الرامية إلى نشر ملاحظاتها الختامية<sup>(٣٠)</sup>. وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى دعم فنلندا لوضع بروتوكول اختياري ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٣١)</sup>. كما تعهدت فنلندا بالتعاون على النحو الكامل مع هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة وضمان المتابعة المنتظمة لتوصيات تلك الهيئات<sup>(٣٢)</sup>.

## ٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

توجيه دعوة دائمة	نعم
آخر الزيارات أو التقارير المتعلقة بآخر البعثات	لا توجد أية زيارات أو تقارير بعثات
الزيارات الموافق عليها من حيث المبدأ	لا توجد أية زيارات موافق عليها
الزيارات التي طلب إجرائها ولم يوافق عليها بعد	لا توجد أية زيارات من هذا القبيل
التيسير/التعاون أثناء البعثات	-
الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة	في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أرسل بلاغان (رسالتنا إدعاء) إلى حكومة فنلندا. ويغطي البلاغان أربعة أشخاص (جميعهم رجال). وفي الفترة نفسها، ردت فنلندا على كلا البلاغين (١٠٠ في المائة).
متابعة الزيارات	-
الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية <sup>(٣٣)</sup>	أحابت فنلندا على سبعة استبيانات من أصل ١٢ استبياناً أرسلها مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة <sup>(٣٤)</sup> ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ضمن المهل المحددة <sup>(٣٥)</sup> .

٨- وأعربت فنلندا عن دعمها القوي للإجراءات الخاصة وعن التزامها الكامل بالتعاون معها<sup>(٣٦)</sup>.

## ٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٩- قدمت فنلندا مساهمات مالية على نحو منتظم لعمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان<sup>(٣٧)</sup>. وبدعوة من فنلندا، شاركت المفوضية في اجتماع عُقد في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ لتقديم المشورة إلى فنلندا بشأن إمكانية إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان<sup>(٣٨)</sup>.

## باء - تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

### ١- المساواة وعدم التمييز

١٠- أعربت خمس هيئات معاهدات عن القلق إزاء التمييز والعنصرية، مشيرة في الوقت نفسه إلى التدابير التي اتخذتها فنلندا لمعالجة هذه القضايا. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء استمرار وجود مواقف سلبية وتمييز فعلي ضد المهاجرين في صفوف بعض شرائح سكان فنلندا<sup>(٣٩)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن القلق إزاء استمرار التمييز ضد المهاجرين والأقليات، وبخاصة الروما<sup>(٤٠)</sup>؛ وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء التمييز ضد نساء الروما والصاميين<sup>(٤١)</sup>؛ وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء المواقف التمييزية والمواقف التي تتسم بكرهية الأجانب، لا سيما لدى الشباب<sup>(٤٢)</sup>. وتضمنت التوصيات الموجهة إلى فنلندا تكثيف الجهود لتعزيز التسامح والتصدي للتحيز، وبخاصة عن طريق تنظيم حملات توعية<sup>(٤٣)</sup>؛ وإيلاء عناية خاصة إلى تثقيف الشباب فيما يتعلق بالمواقف التمييزية<sup>(٤٤)</sup>؛ وإجراء دراسات عن

مشاركة نساء الأقليات في المجتمع<sup>(٤٥)</sup>؛ والقضاء على التمييز ضد نساء الأقليات<sup>(٤٦)</sup>؛ ومواصلة تعزيز الآليات الرامية إلى مكافحة التمييز<sup>(٤٧)</sup>؛ وزيادة الوعي بسبل الانتصاف المتاحة للتصدي للعنصرية والتمييز العنصري<sup>(٤٨)</sup>؛ ومواصلة رصد جميع المظاهر القائمة التي يمكن أن تؤدي إلى ممارسات عنصرية وممارسات قائمة على كره الأجانب، وتنفيذ تدابير تيسير إدماج الأقليات في المجتمع الفنلندي<sup>(٤٩)</sup>؛ وكفالة متابعة إعلان وبرنامج عمل ديربان<sup>(٥٠)</sup>.

١١ - وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن القلق إزاء حالة سكان الروما في فنلندا. ولفتت الانتباه بالخصوص إلى التمييز الذي يواجهه الروما في مجالات السكن والتعليم والعمالة والوصول إلى الأماكن العامة. كما أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تعرض نساء الروما اللائي يرتدين الملابس التقليدية بشكل خاص إلى تلك الأشكال من التمييز<sup>(٥١)</sup>. وإضافة إلى ذلك، أعربت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن القلق إزاء أطفال الروما، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في التعليم<sup>(٥٢)</sup>. وأوصت تلك الهيئات باتخاذ تدابير إضافية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والتمييز ضد الروما في فنلندا، واسترعت لجنة القضاء على التمييز العنصري الانتباه إلى توصيتها العامة السابعة والعشرين بشأن التصدي للتمييز ضد الروما واسترعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الانتباه إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى التعليم الشامل لأطفال الروما، بأمور منها تيسير توظيف أساتذة من الروما، وزيادة توفير الكتب المدرسية بلغة الروما، وتنظيم دورات خاصة بالأساتذة لتعزيز معارفهم بثقافة وتقاليد الروما وتعزيز وعيهم باحتياجات أطفال الروما<sup>(٥٣)</sup>.

١٢ - وأفادت فنلندا أن أحداث التمييز والممارسات العنصرية تطرح تحدياً لحقوق الإنسان وبيّنت التدابير المزمع اتخاذها، بما فيها إعداد برنامج شامل عن الهجرة، ومواصلة تنقيف الشرطة بحقوق الإنسان وبالتحليل المنتظم للجرائم العنصرية. وتعهّدت فنلندا بإعطاء الأولوية لمنع التمييز الذي يستهدف مختلف الأقليات العرقية<sup>(٥٤)</sup>.

## ٢- حق الفرد في الحياة، وفي الحرية وفي الأمن على شخصه

١٣ - أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في عام ٢٠٠٤، عن القلق بشأن حالة الأشخاص المحتجزين قبل المحاكمة في مخافر الشرطة والغموض السائد بشأن حق المحتجزين في الاستعانة بمحام وإسهام ودور الطبيب خلال تلك الفترة، ودعت فنلندا إلى تقديم توضيحات في هذا الصدد. وأوصت اللجنة بأن يكون مشروع القانون المتعلق بالاحتجاز السابق للمحاكمة، الذي يدعو إلى فصل المشتبه فيهم عن الأشخاص المدانين فيما عدا الحالات الاستثنائية، متماشياً مع المادة ١٠(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(٥٥)</sup>. وأوصت لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٥ بأن تُسارع فنلندا في تنفيذ برنامج تجديد السجون واستكمال تدابير التنفيذ لتحسين حالة ورفاه سجناء الروما<sup>(٥٦)</sup>. وقدمت الحكومة، في تقرير المتابعة إلى لجنة مناهضة التعذيب، معلومات مفصلة تتصل ببرنامج تجديد السجون وحالة الروما في السجون. وأفادت الحكومة أن إدارة السجون بصدد إعداد خطة للمساواة بين السجناء، وأن قانون مناهضة التمييز يُطالب السلطات الفنلندية بإعداد تلك الخطط لتعزيز المساواة بين الأعراق<sup>(٥٧)</sup>.

١٤ - وأقرت لجنة حقوق الطفل الإجراءات المتخذة لمنع العنف ضد الأطفال، فأعربت عن قلقها لكون العنف ضد الأطفال والإيذاء الجنسي داخل الأسرة هو أحد العوائق الأكثر خطورة الذي يحول دون التنفيذ التام لحقوق الطفل في فنلندا، وأوصت بتعزيز التدابير لمنع ومكافحة إيذاء الأطفال والإبلاغ عنه، وحماية كل طفل من العنف<sup>(٥٨)</sup>.

١٥- وأعرب عن القلق إزاء استمرار انتشار مشكلة العنف داخل الأسرة - وبخاصة العنف الموجه ضد المرأة -، رغم الجهود التي تبذلها فنلندا لمكافحة العنف المتري<sup>(٥٩)</sup>. وكانت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة قد أعربت في عام ٢٠٠١ عن قلقها إزاء النسبة العالية من التحرش الجنسي في مكان العمل<sup>(٦٠)</sup>. وشملت التوصيات الموجهة إلى فنلندا ما يلي: شجعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنلندا على النظر في سن تشريعات محددة لتجريم العنف المتري<sup>(٦١)</sup>، وحثت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة فنلندا على أمور منها تكثيف جهودها من أجل التنفيذ الفعال لسياسات ترمي إلى مكافحة العنف، وإلى مزيد الاهتمام بجهود الوقاية واتخاذ الخطوات لتحويل حملة "عدم التسامح" إلى سياسة للدولة ملزمة قانوناً<sup>(٦٢)</sup>.

١٦- وتعهّدت فنلندا بأمور منها زيادة تكثيف جهودها للقضاء على العنف المتري ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق إعداد برنامج وطني شامل للحد من العنف، والتشديد على منع العنف المتري في تثقيف الشرطة وفي تناول الاحتياجات الخاصة بالمهاجرات<sup>(٦٣)</sup>.

١٧- والاتجار بالنساء واستغلال النساء في البغاء شاغل أثارتته لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التي حثت فنلندا على أمور منها تكثيف جهودها لتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والدولية، ولا سيما من الاتحاد الروسي ودول البلطيق<sup>(٦٤)</sup>. كما أعربت لجنة حقوق الطفل، في عام ٢٠٠٥، عن القلق إزاء المعلومات التي أفادت باستمرار الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الأطفال، إلى البلد وعبره، وأوصت فنلندا بزيادة تكثيف جهودها لتحديد ومنع ومكافحة الاتجار بالأطفال لأغراض جنسية وغيرها من الأغراض الاستغلالية<sup>(٦٥)</sup>.

١٨- وتعهّدت فنلندا بزيادة تكثيف مكافحتها للاتجار بتنفيذ خطة العمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتيسير منح تصاريح الإقامة ومواصلة التعاون لمكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(٦٦)</sup>.

### ٣- إقامة العدل وسيادة القانون

١٩- أوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ بأن تبادر فنلندا إلى اتخاذ إجراءات على أعلى مستوى لتعزيز استقلال القضاء والحفاظ على الثقة في استقلال المحاكم<sup>(٦٧)</sup>. وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تكفل فنلندا فهم مبدأ مصالح الطفل الفضلى، وإدماجه وتنفيذه على النحو الملائم، بما يشمل جميع الأحكام القانونية وكذلك القرارات القضائية والإدارية، وبأن تتخذ تدابير تشريعية وغيرها من التدابير لضمان تنفيذ المادة ١٢ من الاتفاقية على النحو الوافي، وبخاصة حق الطفل في التعبير عن آرائه مباشرة أمام القاضي عندما يُزمع اتخاذ قرارات في دعاوى قضائية و/أو إدارية تهم في الطفل<sup>(٦٨)</sup>.

٢٠- ورحبت لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل بتصديق فنلندا على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية<sup>(٦٩)</sup>. وأعربت فنلندا عن دعمها القوي لعمل المحكمة والدور الذي تضطلع به في القضاء على الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وأفادت كذلك أنه فيما يتعلق بالحرب الأهلية الطاحنة السابقة التي شهدتها فنلندا في عام ١٩١٨، لا يزال الحق في معرفة الحقيقة قضية قائمة<sup>(٧٠)</sup>.

#### ٤- حرية الدين والمعتقد وحرية الرأي والتعبير

٢١- أفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه ينبغي لفنلندا أن تعترف اعترافاً كاملاً بالحق في الاستنكاف الضميري وأنه ينبغي لها وضع حد للتمييز المتأصل في فترة الخدمة المدنية البديلة وفي تحديد الفئات التي يمكن أن تستفيد منها<sup>(٧١)</sup>.

٢٢- وفيما يتعلق بقضايا الحصول على المعلومات الملائمة، أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء تعرض الأطفال للعنف والعنصرية والمواد الإباحية، وبخاصة عن طريق الإنترنت، وأوصت بتعزيز تدابير حماية الأطفال من المعلومات والمواد التي تضر برفاههم<sup>(٧٢)</sup>. كما أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن شواغل مماثلة تتعلق بالمواد العنصرية والتمييزية والإباحية على شبكة الإنترنت<sup>(٧٣)</sup>.

#### ٥- الحق في حياة أسرية

٢٣- بالإشارة إلى تزايد وضخامة عدد الأطفال الذين يودعون في مؤسسات الرعاية البديلة، طلبت لجنة حقوق الطفل من فنلندا معالجة الأسباب الجذرية لسحب الأطفال من أسرهم، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم الملائم للوالدين<sup>(٧٤)</sup>.

#### ٦- الحق في ظروف عمل عادلة ومُرضية

٢٤- أعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن شواغل بشأن استمرار الفوارق القائمة في الرواتب بين الرجال والنساء ونسبة النساء المتدنية في المناصب العليا، مثل وظائف التدريس في الجامعات، ودعت للجنة إلى تعزيز البرامج الكفيلة بمعالجة هذه القضايا<sup>(٧٥)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن القلق إزاء احتمال أن يحد في الواقع اتساع اللجوء إلى عقود التوظيف المؤقتة من قدرة العاملين لبعض الوقت، والعمال الاحتياطيين والأجانب، على التمتع بحقوق العمل، وأوصت بأن تضمن فنلندا إبرام تلك العقود فقط في الحالات التي تنص عليها التشريعات السارية<sup>(٧٦)</sup>. وحثت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة فنلندا على أمور منها زيادة الحوافز لصالح الرجال حتى يمارسوا حقهم في الإجازة الأبوية<sup>(٧٧)</sup>.

#### ٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق

٢٥- لاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عدم وجود بيانات مبنية عن انتشار الفقر، وبخاصة لدى اللاجئين والمهاجرين، كما لاحظت عدم اعتماد فنلندا إلى الآن خطة فقر رسمياً، يمكن من تعريف أثر وعمق الفقر ورصد وتقييم التقدم المحرز في التخفيف من وطأته. ودعت اللجنة فنلندا إلى تكثيف جهودها لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وإلى وضع آلية لقياس مستوى الفقر ورصده عن كثب<sup>(٧٨)</sup>. كما أعربت لجنة حقوق الطفل عن شواغل مماثلة، وأشارت إلى لزوم إدخال تغييرات لضمان تكافؤ الموارد لصالح الأطفال وإتاحة الخدمات في جميع أنحاء البلد. وطلبت لجنة حقوق الطفل من فنلندا مواصلة جمع المعلومات عن أشد شرائح الأطفال فقراً للتمكن من القيام بتحليل لظروف عيشهم. كما أوصت فنلندا بإجراء دراسة لتقييم وتحليل الموارد المتاحة للأطفال وعند اللزوم، مواصلة اتخاذ تدابير فعالة لضمان وصول جميع الأطفال على نحو متكافئ إلى الخدمات وإتاحتها لهم، بغض النظر عن الدائرة البلدية التي يقيمون فيها<sup>(٧٩)</sup>. كما أعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن القلق من احتمال أن

يتفاقم الأثر السلبي لسياسة اللامركزية على النساء مقارنة مع الرجال وأوصت بأن تعتمد فنلندا أموراً منها تحليل للأثر يراعي نوع الجنس، في جهودها المبذولة في مجال إرساء اللامركزية<sup>(٨٠)</sup>.

٢٦- وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن القلق إزاء صحة الشباب، وبخاصة الفتيات<sup>(٨١)</sup>. كما يساور لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القلق إزاء تزايد إساءة استعمال الكحول والمخدرات، وكذلك إزاء ارتفاع معدلات اضطرابات الصحة العقلية، وبخاصة لدى الشباب. وأوصت اللجنتان فنلندا بتكثيف جهودها الرامية إلى منع إساءة استعمال الكحول والمخدرات، بما في ذلك عن طريق تشجيع اتباع المراهقين لنمط حياة صحي ومعالجة الأسباب الجذرية لاضطرابات الصحة العقلية<sup>(٨٢)</sup>.

٢٧- وأشار تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٦ إلى أمور منها أن نسبة الوفيات في فنلندا جراء الإصابات المتعمدة وغير المتعمدة مرتفعة بالمقارنة مع المتوسط السائد في ٢٦ بلداً آخر في أوروبا. ورغم الانخفاض الذي سجلته السنوات العشر الماضية، تقدر نسبة الانتحار وإيذاء النفس بنحو ثلث زيادة الوفيات المفرطة. وتطال أعلى معدلات عمليات الانتحار الفعلية في فنلندا الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٦٤ عاماً. ووفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية، يمكن أن يؤدي تحسين التعرف على الاضطرابات الاكتئابية ومتابعتها إلى آثار إيجابية، بما فيها الحد من نسب الانتحار، كما ثبتت فعالية برامج المعالجة الشاملة التي تستهدف خصائص الإدمان والاكتئاب لإساءة استعمال الكحول<sup>(٨٣)</sup>.

٢٨- وفي عام ٢٠٠٥، بعث المقرر الخاص المعني بالحقوق في الصحة برسالة إلى فنلندا تتصل برفض مؤسسات الضمان الاجتماعي المزعوم لفنلندا دفع نفقات علاج شخص في ألمانيا. وأشار المقرر الخاص إلى وجوب أن تضمن الترتيبات بين الدول عدم حرمان مواطني إحدى الدول المقيمين في دولة أخرى من الخدمات المتاحة في بلدانهم الأصلية وفي الدول المضيفة وأن يتمكنوا من الحصول على نفس مستوى الرعاية الصحية شأنهم شأن جميع المواطنين المقيمين داخل تلك الدول<sup>(٨٤)</sup>.

## ٨- الحق في التعليم

٢٩- فيما يتعلق بالترهيب والعنف في المدرسة، أوصت لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٥ بأن تستمر فنلندا في اتخاذ تدابير ملائمة لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك عن طريق إجراء دراسات استقصائية دورية عن الطلاب والموظفين والآباء تناول نوعية علاقات النظراء التي تعززها المدرسة، وتركز بخاصة على الأطفال المعوقين وأطفال الوالدين المعاقين<sup>(٨٥)</sup>.

٣٠- كما تقدمت لجنة حقوق الطفل بتوصيات تتعلق بتوافر وجودة التثقيف بحقوق الإنسان في مدارس فنلندا وكذلك تشجيع نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية، بما في ذلك عن طريق المناهج المدرسية وباللغات المستخدمة لدى الأقليات والمهاجرين<sup>(٨٦)</sup>. وإضافة إلى ذلك، وفي عام ٢٠٠١، حثت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة فنلندا على تكثيف جهودها للقضاء على القوالب النمطية في تعليم المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الدراسات التي تتعلق بجميع جوانب التعليم<sup>(٨٧)</sup>.

## ٩- الأقليات والسكان الأصليون

٣١- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن أسفها لعدم تلقيها رداً واضحاً بشأن حقوق الصاميين كسكان أصليين (الدستور، المادة ١٧، الفصل الفرعي ٣)، وفقاً للمادة ١ من العهد<sup>(٨٨)</sup>. وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن رأي مفاده أن تعريف من يمكن اعتبارهم صاميين، كما يبين ذلك القانون المعني ببرلمان الصاميين وتأويل ذلك تحديداً من جانب المحكمة الإدارية العليا، هو تعريف تقييدي جداً<sup>(٨٩)</sup>، واقترحت على فنلندا زيادة ترجيح معيار تحديد الأفراد الشخصي لانتمائهم وهويتهم<sup>(٩٠)</sup>. كما أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري عن شواغل إزاء عدم تسوية قضية حقوق الصاميين في ملكية الأرض ومختلف الاستعمالات العامة والخاصة للأرض التي تؤثر في سبل عيش الصاميين التقليديين، ولا سيما تربية الرنة، مما يهدد ثقافتهم وأسلوب عيشهم التقليديين، وبالتالي هويتهم<sup>(٩١)</sup>. وحثت فنلندا على إيجاد تسوية ملائمة للتزاع على الأرض مع السكان الصاميين<sup>(٩٢)</sup> وحثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنلندا على التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ على سبيل الأولوية<sup>(٩٣)</sup>.

٣٢- وقام كذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين والممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، في رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بإثارة شواغل بشأن حالة الرعاة التقليديين من السكان الصاميين الأصليين والمزارع المتعلقة بالذبح القسري للرنة التي كانت تملكها إلى جماعة نيليم، وهي إحدى تعاونيات رعاة الرنة الصاميين التابعة لتعاونية إيفالو لرعاة الرنة من جانب التعاونية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٣- وردت الحكومة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بأن المحكمة الإدارية العليا قد حظرت في قرارها المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ تنفيذ قرار ذبح الرنة بالقوة، وبأن القرار سيظل سارياً حتى تصدر المحكمة الإدارية العليا حكماً يتعلق بالأسس الموضوعية للقضية أو تأمر بخلاف ذلك. كما قدمت الحكومة معلومات مفادها أن أمين المظالم البرلماني قد تناول هذه القضية بمبادرة منه. وبسبب الدعاوى الوطنية الجارية، فإن الحكومة غير قادرة على تقديم معلومات إضافية. كما أفادت فنلندا أنه وفقاً للدستور (الفصل ١٧، الفصل الفرعي ٣)، فإنه يحق للسكان الصاميين، بصفتهم من السكان الأصليين، الحفاظ على لغتهم وثقافتهم وتطويرهما وأن المحكمة الإدارية العليا قد استرعت الانتباه، في قانون السوابق القضائية الراسخ، إلى ضمان حقوق الصاميين كسكان أصليين، مع مراعاة قانون حقوق الإنسان الدولي<sup>(٩٤)</sup>.

٣٤- وفيما يتعلق بالهيئات الاستشارية المعنية بقضايا الأقليات، يوجد مجلس استشاري لشؤون الروما<sup>(٩٥)</sup> وكان فريق الأمم المتحدة العامل السابق المعني بالأقليات قد أوصى فنلندا، عقب زيارته لها في عام ٢٠٠٤، بالنظر في إنشاء هيئة استشارية لمعالجة قضايا إدماج الجالية الناطقة باللغة الروسية<sup>(٩٦)</sup>.

## ١٠- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٣٥- أوصت لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٥ فنلندا بتعزيز الضمانات القانونية لملتمسي اللجوء لكفالة توافق جميع إجراءاتها الخاصة باللجوء مع المادة ٣ من الاتفاقية ومع غيرها من الالتزامات الدولية في هذا المجال<sup>(٩٧)</sup>.

وأعربت أربع لجان، ومعها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عن القلق إزاء تعديل قانون الأجانب لتموز/يوليه ٢٠٠٠ الذي يقضي باتباع إجراءات معجلة للتمسكي باللجوء<sup>(٩٨)</sup>، وأوصت لجنة مناهضة التعذيب بأمر منها أن تعيد فنلندا النظر في تطبيق "الإجراء المعجل" عند النظر في طلبات اللجوء لضمان إتاحة الوقت الكافي لطالبي اللجوء لاستخدام جميع إجراءات الاستئناف المتاحة قبل أن تتخذ السلطات إجراءً نهائيًا<sup>(٩٩)</sup>. وأوصت اللجان، كما أكدت ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالحاجة إلى تأمين احترام الأصول والضمانات القانونية للتمسكي باللجوء<sup>(١٠٠)</sup>. وإضافة إلى ذلك، أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تعالج فنلندا الطلبات المقدمة لأغراض جمع شمل الأسرة على نحو إيجابي وإنساني وسريع<sup>(١٠١)</sup>.

٣٦- وأشارت لجنة حقوق الطفل، وهو ما ركزت عليه أيضاً مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين<sup>(١٠٢)</sup>، إلى أن فنلندا بلد يقصده ملتمسو لجوء وأطفال مهاجرون قادمون من بلدان مزقتها الحرب ربما تعرضوا لتجارب مفاجئة<sup>(١٠٣)</sup>. ودعت لجنة حقوق الطفل فنلندا إلى أمور منها تقديم معلومات عن المساعدة المقدمة إلى هؤلاء الأطفال لتعافيهم وانسجامهم في المجتمع مجدداً وعن مشاريع المساعدة التقنية والمالية الهادفة إلى منع إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة وكذلك المساعدة على تعافيهم<sup>(١٠٤)</sup>.

### ١١- الحالة في مناطق أو أقاليم محددة أو فيما يتصل بهذه المناطق أو الأقاليم

٣٧- توجد فوارق إقليمية في فنلندا بسبب عوامل تاريخية وعوامل أخرى؛ وتشمل هذه الفوارق وضعي جزر أيلاند وموطن الصاميين<sup>(١٠٥)</sup>. وأفادت فنلندا أن الدراسة المزعومة "للحق في الأرض في لابلاند العليا" قد أُجريت وأن انعدام اليقين السائد المحيط بقضية حقوق أراضي الصاميين يمكن أن يضرّ بالعلاقات العرقية في المناطق المعنية<sup>(١٠٦)</sup>. وقد دُعي الفريق العامل السابق المعني بالأقليات، أثناء زيارته لفنلندا في عام ٢٠٠٤ لزيارة جزر أيلاند، وهي منطقة تتمتع بالحكم الذاتي في فنلندا. وركز اهتمام الزيارة على التشريعات وتطبيق الحكم الذاتي في جزر أيلاند وعلى المثال الذي تعطيه كآلية ممكنة لتسوية النزاعات<sup>(١٠٧)</sup>.

### ثالثاً - الإنجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٣٨- رحبت لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٥ بعدم وجود أية حالة تعذيب مبلغ عنها أثناء الفترة قيد الاستعراض<sup>(١٠٨)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن ارتياحها لملاحظة حرص فنلندا على إدماج حقوق الإنسان في العمل الذي تقوم به لمكافحة الإرهاب<sup>(١٠٩)</sup> ورحبت باستخدام الملاحظات الختامية لهيئات المعاهدات كمعيار لتقييم حقوق الإنسان في فنلندا في التقارير المعروضة على البرلمان<sup>(١١٠)</sup>.

٣٩- ورحبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتماد نظام حصص لتمثيل الرجال والنساء (نسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة لكل منهم) في جميع الهيئات التابعة للدولة وللبلديات<sup>(١١١)</sup>.

٤٠- وأفادت فنلندا بأنها تعترف على النحو الكامل بالصلوات القائمة بين مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان وأن ترتيبها لسنوات عديدة كان الأول أو الثاني في أقل الدول فساداً في العالم<sup>(١١٢)</sup>.

٤١- وشجعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فنلندا على مواصلة إشراك المنظمات غير الحكومية وغيرها من أفراد المجتمع المدني في عملية الإبلاغ<sup>(١١٣)</sup>. وشددت فنلندا على دور المجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والمدافعون عن حقوق الإنسان، في النهوض بتلك الحقوق<sup>(١١٤)</sup>. وشددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على الدور الإيجابي الذي قامت به فنلندا على الصعيد الدولي لإنشاء محفل أوروبي لجماعات الروما<sup>(١١٥)</sup> وأشارت فنلندا إلى الدور الرئيسي الذي اضطلعت به في عملية إنشاء مكتب مفوض حقوق الإنسان لمجلس أوروبا<sup>(١١٦)</sup>.

## رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

### ألف - تعهدات الدولة

٤٢- تلتزم فنلندا بأمور منها النهوض بحقوق الطفل وتعزيز مكتب أمين المظالم المكلف بالأطفال<sup>(١١٧)</sup>. كما تلتزم فنلندا بأمور منها زيادة تعزيز حقوق السكان الأصليين، بما في ذلك عن طريق رصد فعالية قانون لغة الصاميين، وتعزيز التعليم بلغة الصاميين والحفاظ على ثقافة الصاميين، والمشاركة في فريق الخبراء المعني بإعداد مشروع اتفاقية بشأن صاميين بلدان الشمال<sup>(١١٨)</sup>.

### باء - توصيات محددة للمتابعة

٤٣- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من فنلندا مدها في غضون سنة (بجول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) بمعلومات عن تطبيق توصياتها المتعلقة بالتنفيذ التام لملاحظاتها والنظر في اعتماد إجراءات لتنفيذ الملاحظات المعتمدة بموجب البروتوكول الاختياري؛ وبالأثر الإيجابي للتظلم المقدم من ملتسمي اللجوء والحماية القانونية المتاحة لهم؛ وبتسوية قضية حقوق أراضي الصاميين<sup>(١١٩)</sup>. ولا يزال الحوار جارياً بين اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وفنلندا فيما يتعلق بالآراء المعتمدة بموجب البروتوكول الاختياري<sup>(١٢٠)</sup>.

٤٤- وطلبت لجنة مناهضة التعذيب من فنلندا مدها، في غضون سنة، بمعلومات عن توصيات اللجنة المتعلقة بتعزيز الضمانات القانونية لصالح ملتسمي اللجوء، وبجالة جماعة الروما في السجون الفنلندية وبرنامج تجديد السجون<sup>(١٢١)</sup>. وتناول رد الحكومة<sup>(١٢٢)</sup> على الطلب المقدم من لجنة مناهضة التعذيب الشواغل المتعلقة بمسألة "الإجراء المعجل" المطبق على ملتسمي اللجوء، وهي مسألة أثارها كذلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

## خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٤٥- شددت فنلندا على أنها اعتمادها لنهج تنمية قائم على الحقوق في كل من تعاونها الثنائي وفي المحافل المتعددة الأطراف وعلى توحيدها لاستراتيجية وخطة عمل للنهوض بالمساواة بين الجنسين في السياسة الإنمائية<sup>(١٢٣)</sup>. وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تزيد فنلندا من مساعدتها الإنمائية الرسمية لتصل إلى ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي ومراعاة أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاتفاقات الثنائية التي ترميها مع غيرها من البلدان<sup>(١٢٤)</sup>.

*Notes*

<sup>1</sup> Unless indicated otherwise, the status of ratifications of the instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://untreaty.un.org/>.

<sup>2</sup> The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CPD	Optional Protocol to Convention on the Protection of Persons with Disabilities
CED	International Convention on the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

<sup>3</sup> Information relating to other international instruments, including regional instruments, may be found in the pledges and commitments undertaken by Finland before the Human Rights Council, as <http://ww2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/elections.htm> (hereafter “aide-memoire”).

<sup>4</sup> Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

<sup>5</sup> 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

<sup>6</sup> These Conventions and Protocols are: Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field; Convention (II) for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea; Convention (III) relative to the Treatment of Prisoners of War; Convention (IV) relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War; Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). Source: Switzerland, Federal department of foreign affairs, <http://www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html>.

<sup>7</sup> International Labour Organization Convention No. 29 Concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No. 105 concerning the Abolition of Forced Labour; Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organize and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

- <sup>8</sup> Conclusions and recommendations of the Committee against Torture: Finland (CAT/C/CR/34/FIN), para. 3 (k) and aide-memoire, op. cit., p. 5.
- <sup>9</sup> Concluding observations of the Committee on the Rights of the Child: Finland (CRC/C/15/Add.272), paras. 58 and 59 and aide-memoire, op. cit., p. 4.
- <sup>10</sup> Concluding observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights (E/C.12/FIN/CO/5), para. 31 and CRC/C/15/Add.272, para. 53 (b).
- <sup>11</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 32.
- <sup>12</sup> Concluding observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination: Finland (CERD/C/63/CO/5), para. 12.
- <sup>13</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 5 and CERD/C/FIN/19, para. 79.
- <sup>14</sup> Concluding observations of the Human Rights Committee: Finland (CCPR/CO/82/FIN), para. 7, CRC/C/15/Add.272, para. 55 (b) and aide-memoire, op. cit., p. 4.
- <sup>15</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 3 (a) and CERD/C/FIN/19, para. 9; see also CAT/C/CR/34/FIN, para. 3(c); CRC/C/15/Add.272, para. 17; E/C.12/FIN/CO/5, para. 7 and UNHCR, UPR submission, p. 1, available at [www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/PAGES/FISession1.aspx](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/PAGES/FISession1.aspx).
- <sup>16</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 3 (b) and E/C.12/FIN/CO/5, para. 9.
- <sup>17</sup> E/C.12/FIN/CO/5, paras. 8 and 9.
- <sup>18</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 3 (d) and UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 2.
- <sup>19</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 4 (a).
- <sup>20</sup> Ibid., para. 5 (a).
- <sup>21</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 2.
- <sup>22</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 7, CAT/C/CR/34/FIN, para. 3 (h), E/C.12/FIN/CO/5, para. 7 and UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 2.
- <sup>23</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 9 and 10 (a) and (b).
- <sup>24</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 30.
- <sup>25</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 6.
- <sup>26</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 7.
- <sup>27</sup> CRC/C/15/Add.272, para. 3 (c) and (d).
- <sup>28</sup> Ibid., paras. 7 and 8; see also aide-memoire, op. cit., p. 6.
- <sup>29</sup> The following abbreviations have been used in this document:
- |       |  |
|-------|--|
| CERD  | Committee on the Elimination of Racial Discrimination        |
| CESCR | Committee on Economic, Social and Cultural Rights            |
| HR    | Committee Human Rights Committee                             |
| CEDAW | Committee on the Elimination of Discrimination against Women |
| CAT   | Committee against Torture                                    |
| CRC   | Committee on the Rights of the Child                         |
- <sup>30</sup> Concluding comments of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, *Official Records of the General Assembly, Fifty-sixth Session, Supplement No. 38 (A/56/38)*, chap. IV, sect. B.4 (b), paras. 279-311; E/C.12/FIN/CO/5, paras. 2-5 and 34; CCPR/CO/82/FIN, paras. 2 and 18; CAT/C/CR/34/FIN, paras. 2 and 6; CERD/C/63/CO/5, paras. 2-4, 18 and 20; and CRC/C/15/Add.272, paras. 2, 15 and 16 and 60 and 61.
- <sup>31</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 6. See also aide-memoire, op. cit., pp. 2 and 8 and the reports of the Open-ended Working Group on an optional protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (A/HRC/6/8, E/CN.4/2006/47, E/CN.4/2005/52 and E/CN.4/2004/44).
- <sup>32</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 6.
- <sup>33</sup> The questionnaires included in this section are those which have been reflected in an official report by a special procedures mandate holder.
- <sup>34</sup> See (i) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities sent in 2006;
- (ii) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants sent in 2006;

(iii) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons sent in 2006;

(iv) report of the Special Representative of the Secretary-General on human rights defenders (E/CN.4/2006/95 and Add.5), questionnaire on the implementation of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms sent in June 2005;

(v) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people sent in August 2007;

(vi) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual exploitation sent in July 2005;

(vii) report of the Special Rapporteur on the right to education (E/CN.4/2006/45), questionnaire on the right to education for girls sent in 2005;

(viii) report of the Working Group on mercenaries (A/61/341), questionnaire concerning its mandate and activities sent in November 2005;

(ix) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs sent on July 2006;

(x) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2005/78), questionnaire on child pornography on the Internet sent in July 2004;

(xi) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2004/9), questionnaire on the prevention of child sexual exploitation sent in July 2003;

(xii) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices - Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29): Questionnaire on the right to education of persons with disabilities Report of the Special Rapporteur on the right to education, the right to education of persons with disabilities sent in 2006).

<sup>35</sup> The questionnaire on the right to education of persons with disabilities (see A/HRC/4/29, paras. 47 and 79); the questionnaire on issues related to forced marriages in the context of trafficking in persons (see A/HRC/4/23, paras. 14 and 20); the joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual services (see E/CN.4/2006/62, paras. 24, 93 and 94, and E/CN.4/2006/67, para. 22); the questionnaire on the right to right to education for girls (see E/CN.4/2006/45, para. 89); the questionnaire on the sale of children's organs (see A/HRC/4/31, para. 24); the questionnaire on child pornography on the Internet (see E/CN.4/2005/78, para. 4); and the questionnaire on human rights policies and management practices (see A/HRC/4/35/Add.3, para. 7).

<sup>36</sup> Aide-memoire, pp. 6 and 8.

<sup>37</sup> See OHCHR, *Annual Report 2004*, p. 13, *Annual Report 2005*, p. 15 and *Annual Report 2006*, p. 158.

<sup>38</sup> See report of the Secretary-General on national institutions for the promotion and protection of human rights (A/60/299), para. 53.

<sup>39</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 16.

<sup>40</sup> CRC/C/15/Add.272, para. 17.

<sup>41</sup> A/56/38, para. 305.

<sup>42</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 13 and CRC/C/15/Add.272, para. 17.

<sup>43</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 16.

<sup>44</sup> CRC/C/15/Add.272, para. 18.

<sup>45</sup> A/56/38, para. 306.

<sup>46</sup> Ibid.

<sup>47</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 22 and UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 1.

- <sup>48</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 17.
- <sup>49</sup> Ibid., para. 13.
- <sup>50</sup> CRC/C/15/Add.272, para. 19 and CERD/C/63/CO/5, para. 19.
- <sup>51</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 13; see also CERD/C/63/CO/5, para. 16, CCPR/CO/82/FIN, para. 15 and A/56/38, paras. 305 and 306.
- <sup>52</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 56 and 57 and E/C.12/FIN/CO/5, para. 19.
- <sup>53</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 16 and E/C.12/FIN/CO/5, para. 28; see also CCPR/CO/82/FIN, para. 15 and A/56/38, paras. 305 and 306.
- <sup>54</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 7.
- <sup>55</sup> CCPR/CO/82/FIN, paras. 10 and 11; see also CRC/C/15/Add.272, para. 55.
- <sup>56</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 5 (d) and (e).
- <sup>57</sup> CAT/C/FIN/CO/4/Add.1, paras. 15 ff, esp. para. 19.
- <sup>58</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 31-33.
- <sup>59</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 16 and A/56/38, para. 301.
- <sup>60</sup> A/56/38, para. 301.
- <sup>61</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 25.
- <sup>62</sup> A/56/38, para. 302.
- <sup>63</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 6.
- <sup>64</sup> A/56/38, paras. 303 and 304.
- <sup>65</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 52 and 53.
- <sup>66</sup> Aide-memoire, p. 6.
- <sup>67</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 13.
- <sup>68</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 20-23.
- <sup>69</sup> CRC/C/15/Add.272, para. 4 (c) and CAT/C/CR/34/FIN, para. 3 (l).
- <sup>70</sup> Aide-memoire dated 1 March 2007 from the Permanent Mission of Finland to the United Nations Office at Geneva addressed to the High Commissioner for Human Rights in response to a questionnaire related to resolutions 2005/66 and A/HRC/2/L.6/Rev.1, available in the files of the Secretariat.
- <sup>71</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 14.
- <sup>72</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 24 and 25.
- <sup>73</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 14.
- <sup>74</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 28-30; see also E/C.12/FIN/CO/5, para. 29.
- <sup>75</sup> A/56/38, paras. 297 and 299, CCPR/CO/82/FIN, para. 3 (c) and 9 and E/C.12/FIN/CO/5, paras. 14 and 23.
- <sup>76</sup> E/C.12/FIN/CO/5, paras. 15 and 24.
- <sup>77</sup> A/56/38, para. 298.
- <sup>78</sup> E/C.12/FIN/CO/5, paras. 17 and 26 and UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 1.
- <sup>79</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 11-14 and UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 3.
- <sup>80</sup> A/56/38, paras. 307-308.
- <sup>81</sup> Ibid., para. 309.
- <sup>82</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 34-35 and E/C.12/FIN/CO/5, paras. 18 and 27.
- <sup>83</sup> Highlights on Health in Finland 2004, WHO Regional Office for Europe, Copenhagen, 2006, p. 2, available at <http://www.euro.who.int/Document/E88101.pdf> (accessed on 12 February 2008).
- <sup>84</sup> E/CN.4/2006/48/Add.1, paras. 21-23.
- <sup>85</sup> CRC/C/15/Add.272, paras. 46 and 47.
- <sup>86</sup> Ibid., paras. 15 and 16 and 44 and 45.
- <sup>87</sup> A/56/38, paras. 298 and 300.
- <sup>88</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 17.
- <sup>89</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 11.

<sup>90</sup> Ibid.

<sup>91</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 17, E/C.12/FIN/CO/5, paras. 11 and 20 and CERD/C/63/CO/5, para. 12.

<sup>92</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 17; see also E/C.12/FIN/CO/5, paras. 11 and 20 and CERD/C/63/CO/5, para. 12.

<sup>93</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 20.

<sup>94</sup> Reply from the Government of Finland sent by email and received on 12 December 2007.

CAT/C/FIN/CO/4/Add.1, para. 20.

E/CN.4/Sub.2/2004/29/Add.1, para. 46; see also E/CN.4/Sub.2/2004/29, paras. 56-58.

<sup>97</sup> CAT/C/CR/34/FIN, paras. 4 (c) and 5 (c); see also UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 2.

<sup>98</sup> CERD/C/63/CO/5, para. 15; CCPR/CO/82/FIN, para. 12; CRC/C/15/Add.272, paras. 48 and 50; CAT/C/CR/34/FIN, paras. 4 (b) and 5 (b); see also UNHCR, UPR submission, op. cit., pp. 1-3.

<sup>99</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 5 (b); see also UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 2.

<sup>100</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 5 (c), CERD/C/63/CO/5, para. 15, CRC/C/15/Add.272, para. 50 and UNHCR, UPR submission, op. cit., pp. 2-3.

<sup>101</sup> CRC/C/15/Add.272, para. 51; see also UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 3.

<sup>102</sup> UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 3, citing CRC/C/OPAC/FIN/CO/1, paras. 4 and 5.

<sup>103</sup> CRC/C/OPAC/FIN/CO/1, paras. 4 and 5.

<sup>104</sup> Ibid.; see also UNHCR, UPR submission, op. cit., p. 3.

<sup>105</sup> See E/CN.4/Sub.2/2004/29/Add.1 and E/C.12/FIN/CO/5, paras. 11 and 20.

<sup>106</sup> CERD/C/FIN/19, paras. 76-80.

<sup>107</sup> E/CN.4/Sub.2/2004/29/Add.1, paras. 7-16 and 36-38 and E/CN.4/Sub.2/2004/29, paras. 45 and 56.

<sup>108</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 3 (i).

<sup>109</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 4; see also aide-memoire, op. cit., p. 7.

<sup>110</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 6.

<sup>111</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 8.

<sup>112</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 2.

<sup>113</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 34.

<sup>114</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 3.

<sup>115</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 5.

<sup>116</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 2.

<sup>117</sup> Ibid., p. 6

<sup>118</sup> Ibid., p. 7.

<sup>119</sup> CCPR/CO/82/FIN, para. 19.

<sup>120</sup> See *Official Records of the General Assembly, Fifty-ninth Session, Supplement No. 40 (A/59/40)*, vol. I, chap. VI, Finland.

<sup>121</sup> CAT/C/CR/34/FIN, para. 7.

<sup>122</sup> See CAT/C/FIN/CO/4/Add.1.

<sup>123</sup> Aide-memoire, op. cit., p. 3.

<sup>124</sup> E/C.12/FIN/CO/5, para. 21.

- - - - -